(الفصل السادس)

العراق في العهد الجمهوري حتى عام ١٩٦٨

أولاً :- العراق في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ – ١٩٦٣)

ثانياً :- العراق في عهد عبد السلام محمد عارف (١٩٦٣ – ١٩٦٦)

أولاً:- العرق في عهد عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦ – ١٩٦٨)

أولاً :- العراق في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ – ١٩٦٣)

ولد عبد الكريم في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٤ في احدى مناطق بغداد الفقيرة من جانب الرصافة (محلة المهدية). التحق بالدراسة الابتدائية وتخرج فيها عام ١٩٢٧،

ثم اكمل دراسته المتوسطة والإعدادية بتفوق فقدم للتعين في وزارة المعارف وتم تعيينه كمعلم في مدرسة الشامية الابتدائية عام ١٩٣١، وعندما أعلنت وزارة الدفاع عن حاجتها إلى ضباط قدم أوراقه وقبل في الكلية العسكرية عام ١٩٣٢.

وفي الكلية العسكرية كان ملتزماً، لكنه في نفس الوقت كان انطوائي قليل الأصدقاء، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٣، وكان منتشياً لوضعه النفسي في سلك الجيش، وبعد خمسة أعوام اصبح برتبة نقيب، وقد اشتهر بين زملائه بالجدية وأدب الحديث والالتزام بالنظام والأوامر العسكرية.

تنقل عبد الكريم قاسم بين وحدات الجيش العراقي ودخل عدة دورات عسكرية وحركات فعلية نال فيها الدرجات العالية واستحسان قادته وقد ظهر أسلوب قيادته جيداً في الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وحصل على كتاب شكر مرتين من قائد القوات العراقية في الأردن، ومن هنا بدأ التحول الكبير في حياته، فيقال انه انتمى لحركة الضباط الأحرار التي أسسها رفعت الحاج سري، كما إن انتصاره العسكري الجزئي في معارك فلسطين زاده زهواً واعتداداً بنفسه. ففي عام ١٩٥٥ كتب عنه قائد الفرقة الثالثة، على سبيل المثال، في تقريره السنوي: " آمر لواء قدير وحريص ونزيه يتفانى في أداء واجبه طيب النفس وكريم اليد، يناصر الحق ويعين الضعيف"[١].

أما علاقته مع السياسيين فيذكر إن علاقته مع نوري السعيد كانت علاقة جيدة، فقد كان الأخير يحب عبد الكريم قاسم من الصميم بل ويعده من ضباطه المخلصين.

---

(١) نقلاً عن : عبد الله جدوع، مولد زعيم، بغداد، ١٩٥٩ – ص١٨.

وفي عام ١٩٥٦ تألفت (اللجنة العليا للضباط الأحرار) التي قررت مفاتحة العميد الركن عبد الكريم قاسم، الذي كان آمر لواء مشاة المنصور بالانضمام للحركة بعد معرفة اتجاهه الوطني والتأكد منه. وفعلا وافق عبد الكريم قاسم الانتماء إلى الحركة في نيسان ١٩٥٧.

وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تم حل حركة الضباط الأحرار لانتفاء الحاجة اليها، واصبح عبد الكريم قاسم الزعيم للثورة، وكان نظام عبد الناصر أول من اعترف بالجمهورية العراقية وحصل على مساندة دولية وعربية لذلك.

وخلال الأشهر الأولى من الثورة حصلت صراعات بين قادة ثورة ١٩٥٨ انتهت بإحالة عبد السلام محمد عارف إلى المحاكمة، بعد توجيه تهمة محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم.

كما تمت محاكمة رشيد عالي الكيلاني بعد عودته إلى العراق وبتهمة محاولة الانقلاب على النظام. ويظهر إن تهمة الكيلاني لم تكن لها أية صحة بل رتبت من قبل عناصر أخرى معادية[١].

أما أصحاب الرتب العسكرية العليا في حركة الضباط الأحرار فقد عم السخط بعضاً منهم لكونهم شاهدوا ظهور بعض الضباط في مناصب مهمة في الحكومة العراقية الجديدة، ولم يكن لهم دوراً في القيام بالثورة في الوقت الذي تم فيه إبعاد أغلبية الضباط الأحرار إلى مناصب غير مهمة في بعض مناطق العراق. وبذلك تم التكتل من جديد حول العقيد رفعت الحاج سري والمطالبة بضرورة إعادة بناء حركة الضباط الأحرار بهدف إبعاد بعض العناصر الانتهازية عن مناصب الدولة المهمة، ومحاولة تصحيح بعض الأخطاء التي أخذت تهدد مسيرة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

(١) للتفاصيل عن المحاكمة يراجع: جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية السقوط، بغداد، ١٩٨٩، ص٥٠-٦٥.

وقد بدأ التفكير الجدي في إعادة تشكيل حركة الضباط الأحرار في بداية عام ١٩٥٩، بعد أن يأس رفعت الحاج سري من ثني عبد الكريم قاسم عن عدم التفكير في إعلان مجلس قيادة الثورة

فقام مجموعة من الضباط الأحرار ومنهم ناظم الطبقچلي[١] قائد الفرقة الثانية في كركوك، ورفعت الحاج سري مدير المخابرات العسكرية في بغداد مسؤولية الإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم وانظم إلى حركتهما عدد كبير من الضباط في بغداد والموصل. وهكذا وفي غضون اشهر قليلة كانت هذه الجماعة تعمل سراً من اجل تغيير النظام. حتى تم تحول الأنظار إلى إعلان حركة في الموصل فتمت مفاتحة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف بقيادتها من الموصل فوافق فوراً، وبدأت حركة الشواف في ٧ أذار ١٩٥٩ وبعد لقاءات متعددة أجراها الشواف مع عبد الكريم قاسم لإيقاف التداعيات التي حصلت بين اطراف سياسية ومواطنين في الموصل لكنها لم تهدأ الأمور فاعلن الشواف في ٧ أذار ١٩٥٩ عن حركته في الموصل[٢] لتصحيح الأوضاع.

ابتهج الأهالي بإعلان الحركة، ولكن بعد يومين تمكنت القوات الموالية للحكومة من إعادة السيطرة على مدينة الموصل، وقتل قائد الحركة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف. كما ذهب ضحية هذه الأحداث نحو (٥٠) شخصاً وامتلأت السجون والمعتقلات بعدد من السياسيين المعارضين لحكومة عبد الكريم قاسم.

وفي أواخر أذار ١٩٥٩ تم إحالة عدد من المعتقلين إلى المحاكمة العسكرية التي حكمت على المتهمين الرئيسيين بالإعدام. وبذلك فشلت حركة الشواف في تحقيق هدفها في التغيير[٣].

وفي عهد عبد الكريم قاسم صدر في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦٠ ما يسمى (قانون تنظيم الجمعيات) وفي التاسع من الشهر ذاته تقدمت أربعة أحزاب بطلب

(١) للتفاصيل يراجع: احمد كاظم، ناظم الطبقچلي ودوره السياسي والعسكري في العراق حتى عام ١٩٥٩، رسالة ماجستير، بغداد.
(٢) للتفاصيل عن (الثورة) يراجع: هاشم عبد الرزاق، ثورة الموصل ١٩٥٩، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، جامعة الموصل؛ خليل إبراهيم حسين، ثورة الشواف في الموصل الجمهوري،١٩٨٨.
(٣) للتفاصيل يراجع أيضاً: جمال مصطفى مردان، عبد الكريم قاسم البداية والسقوط، ص٦٧-١١٤.

الترخيص وهي الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني وحزبان شيوعيان رئيس احدهما زكي خيري ورئيس الحزب الثاني داوود الصائغ، وفي ٢ شباط ١٩٦٠ تقدم حزبان أخران بطلب الترخيص وهما : الحزب الإسلامي وحزب التحرير، وفي ١٢ شباط تقدم الحزب الجمهوري بطلبه. وفي الثلاثين من حزيران من العام نفسه تقدم محمد حديد وعدد من زملائه الذين انسحبوا من الحزب الوطني الديمقراطي بطلب الترخيص لحزب اسمه الحزب الوطني التقدمي.

رخصت وزارة الداخلية للحزب الشيوعي الذي يرأسه داوود الصائغ، وللحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه كامل الچادرچي وللحزب الوطني التقدمي الذي يرأسه محمد حديد وللحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الإسلامي العراقي. ورفضت الحكومة الترخيص لبقية الأحزاب. هذا واعتقاد قادة تلك الأحزاب بعد سنة من الترخيص لهم إن عبد الكريم قاسم لم يكن جاداً ومقتنعاً بأهمية النشاط الحزبي لذلك لم يكن لتلك الأحزاب تأثير واضح على واقع البلاد السياسي آنذاك[١].

- إنجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي

ومن إنجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في المجال السياسي القضاء على النظام الملكي وإعلان النظام الجمهوري، فأزالت بذلك الاستعمار والأقطاع والاستغلال، كما الغت اغلب مراسيم نوري السعيد التي صدرت إبان العهد الملكي، واطلق سراح المعتقلين السياسيين وإعادتهم إلى وظائفهم واطلاق الحريات العامة، كما أعادت الضباط الذين أحيلوا على التقاعد في العهد الملكي لأسباب سياسية.

وشكلت لجنة لوضع دستور جديد للنظام الجمهوري الجديد، والذي اعلن على الشعب رسمياً في ٢٧ تموز ١٩٥٨، وقد سمي بـ (الدستور المؤقت) لأنه كان يراد منه تنظيم ممارسة السلطة السياسية خلال مدة معينة اعتبرت مدة انتقال، إذ ثبتت في

(١) للتفاصيل يراجع: مجيد خدوري، العراق الجمهوري ، بيروت، ١٩٧٤.

مقدمة الدستور المؤقت تؤكد "رغبة في تثبيت قواعد الحكم وتنظيم الحقوق والواجبات لجميع المواطنين تعلن الدستور المؤقت هذا للعمل بأحكامه في فترة الانتقال إلى أن يتم تشريع الدستور"[١].

ومن الإنجازات المهمة للثورة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي صدور قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وبمقتضاه حددت مساحة الأرض الزراعية حسب طريقة السقي، ووزعت على الفلاحين ملكيات صغيرة ذات حداً ادنى قدره ثلاثون دونماً في الأراضي المروية وستون دونما في الأراضي الديمية.

كان صدور قانون الإصلاح الزراعي ضربة قوية وجهتها ثورة ١٤ تموز ضد سلطة الإقطاع وهيبته، كما حصلت قيادة الثورة على تأييد أوسع لجماهير الفلاحين ومساندتهم للثورة.

ومن الإنجازات الاقتصادية المهمة كان لا بد من تحرير النظام النقدي من التبعية الأجنبية، وبعد أن تحرر العراق سياسياً من ارتباطاته بالأحلاف العدوانية، اعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمر المهندسين الذي عقد في ٤ حزيران ١٩٥٩ "انسحاب العراق من المنطقة الاسترلينية " لتحقيق التحرر الاقتصادي.

وبناءً على ذلك دعت حكومة الجمهورية العراقية حكومة المملكة المتحدة للتفاوض في بغداد حول الترتيبات اللازم اتخاذها للخروج من المنطقة الاسترلينية ولتحويل جميع الأرصدة الاسترلينية المتراكمة الراهنة وجميع إيرادات العراق الاسترلينية المقبلة إلى الذهب والعملات الأجنبية الأخرى على اختلاف أنواعها.

وعليه بعد إجراء مباحثات أجراها الجانبان العراقي والبريطاني في ٣١ مايس ١٩٥٩ و ١٥ حزيران ١٩٥٩ انسحب العراق من المنطقة الاسترلينية مع اعتبار موجوداته الاسترلينية كلها من الحسابات الخارجية. واصبح العراق حراً في استعمال أرصدته الأجنبية بالصورة التي يراها ملائمة لمصلحته. وبذلك اكتسب

---

(١) للتفاصيل يراجع: بيث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، ص٢٢٥-٢٢٩.

الدينار العراقي قوة جديدة لم تكن له قبلاً في ظل النظام الملكي. وبذلك يكون خروج العراق من المنطقة الاسترلينية يعد إنجازا عظيماً حققته حكومة الثورة في المجال النقدي.

أما السياسة النفطية، فان النفط في العراق مصدر مهم للدخل القومي ويؤدي دوراً رئيسياً في عملية التنمية والتحرر الاقتصادي. ولذلك كان من أولى المهام الملقاة على عاتق الثورة تحرير ثروته النفطية من احتكار الشركات الأجنبية، واتباع سياسة تخدم مصلحة العراق. ولأهمية ذلك فلم تمض على الثورة إلا بضعة أسابيع حتى بدأت المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية أوائل أب ١٩٥٨ حول القضايا الجوهرية والهامة كزيادة حصة العراق من عوائد النفط والمساهمة في رأسمال الشركات واستعادة جميع الأراضي غير المستثمرة والمشاركة في أرباح التصفية والنقل، وإخضاع الشركات للقوانين العراقية، والمساهمة في أدارتها الفعلية وتصحيح حسابات النفقات والأسعار[١].

هذا وقد استطاعت حكومة الثورة أن تحقق في الأشهر الأولى إنجازات مهمة في مجال النفط فقد تم إنشاء إدارة وطنية لمصلحة المصافي الحكومية وتصفية الإدارة الأجنبية، وقد وفر ذلك وحده للخزينة خمسين الف دينار، كما تم طرد الخبراء الأجانب من مصفى الدورة والتصريف الكامل للمصفى، وذلك وفر للخزينة اكثر من مليون دينار سنويا، وكذلك تم السيطرة على قسم المشتريات الخارجية في المصفى وإلغاء وكالات الشركات الأجنبية مع زيادة الطاقة الإنتاجية لمصفى الدورة. وبخطة سرية دقيقة وحكيمة وعلى مراحل مدروسة بعناية مسبقاً ومن دون ضجة إعلامية تم تصفية شركة نفط خانقين لصالح الحكومة العراقية[٢].

ولما كنت حكومة الثورة راغبة في حل مشاكلها مع الشركات الاحتكارية النفطية واستخلاص حقوق العراق منها بصورة سلمية وودية فقد بادرت بدعوة ممثلي شركات النفط من تاريخ ٢٠ أب ١٩٥٨ إلى التفاوض وإيجاد حل عادل للخلافات

---

(١) إبراهيم كبه، هذا طريق ١٤ تموز، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص٤١

(٢) ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٢٧١-٢٧٣

القائمة ورفع الغبن الذي تضمنته امتيازاتها. وقد استمرت المفاوضات نحو ثلاث سنوات، عقد خلالها ثمانية وعشرون اجتماعاً مع مقابلات أخرى، ولم يكن يجدي نفعاً بسبب تمسك شركات النفط الاحتكارية بامتيازاتها.

ونتيجة لذلك فقد شرع قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي حددت بموجبه مناطق الاستثمار لشركات النفط الاحتكارية العاملة في العراق وفق جدول ملحق بالقانون انتزعت بموجبه (٩٩,٥%) من الأراضي الممنوحة للشركات الأجنبية غير المستثمرة.

لقد كان صدور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ قد وضع مبدأ جديداً في العلاقات بين شركات النفط الاحتكارية والحكومة العراقية، وجاء تسجيلاً صريحاً لحق العراق في تقرير سياسته النفطية ضمن حقوقه في السيادة الوطنية دون الرجوع إلى الشركات الاحتكارية واخذ رأيها في الموضوع.

لقد كان إقدام حكومة لعراق على استعمال حقها في السيادة الوطنية مبعث إعجاب مختلف الأوساط المتحررة في العالم. فوصفته مجلة المصور المصرية " بانه اخطر قانون صدر في تاريخ صناعة النفط منذ استخراجه في العراق" ورحب خبير النفط المعروف الشيخ عبد الله الطريفي بالقانون قائلاً " اعتبر قانون رقم ٨٠ عملاً وطنياً عظيماً"[١].

وبهذا يعد صدور القانون خطوة نحو التحرر الاقتصادي من سيطرة شركات النفط الاحتكارية. لأنه اثبت حق العراق في السيادة على أراضيه، وأتاح الفرصة للحكومة العراقية لان تعقد اتفاقيات جديدة مع شركات نفطية أخرى لاستثمار الأراضي غير المستثمرة من الشركات الاستثمارية الاحتكارية الأجنبية، كما أتاح الفرصة لتأسيس شركة نفط وطنية تأخذ على عاتقها استثمار هذه الأراضي بصورة مباشرة ومن ثم إقامة صناعات بتروكيمياوية وطنية. مما يؤدي كل ذلك إلى ارتفاع الدخل القومي وتكريسه لتطوير البلاد عن طريق خطط التنمية القومية.

---

(١) نقلا عن ليث الزبيدي، ثورة ١٤ تموز، ص٢٧٥-٢٧٦

كما حققت الثورة على مدى اربع سنوات ونصف إصلاحات اجتماعية وثقافية وصحية واسعة. تمثلت بحل مشكلة السكن بتوفير المساكن للمواطنين وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية وتعميم التعليم الابتدائي والثانوية وتوسيع المعاهد المهنية والعالية، وتهيئة الفرص المتساوية للجميع وفعلاً حققت حكومة الثورة الكثير من هذه المنجزات فوزعت الدور السكنية على الموظفين ومن ذوي الدخل المحدود، كما تم بناء أحياء سكنية للضباط وضباط الصف في جميع محافظات القطر تقريباً. كما تم بناء المستشفيات والمدارس، وتوفير الخدمات العامة لكافة المواطنين.

وعملت حكومة ثورة ١٤ تموز منذ الأيام الأولى على تسليح الجيش العراقي فتم عقد الاتفاقيات العسكرية مع الكتلة الشرقية لاستيراد الأسلحة وجلب الخبراء لتدريب أفراد القوات المسلحة. كما حصل العراق لأول مرة على أسلحة متطورة وحديثة كالدبابات والطائرات. وبذلت الحكومة جهدها للقضاء على الأمية التي بلغت نسبتها ما يقارب ٦٥% من نفوس العراق.

وفي مجال الخدمات الأخرى سعت إلى تطوير الوضع الصحي عن طريق بناء المستشفيات والمراكز الصحية، كما تم ربط الريف بالمدينة بفتح طرق المواصلات البرية وسكك الحديد في اغلب محافظات العراق، وإيصال التيار الكهربائي والمائي إلى الأرياف والقرى التي كانت محرومة منها خلال العهد الملكي، كما أصدرت قانون الأحوال الشخصية الجديد.

وبذلك يمكن القول بان ثورة ١٤ تموز قامت بتغييرات عديدة في المجالات كافة، إلا إنها كانت قليلة بالنسبة لأوضاع العراق الاجتماعية والاقتصادية السيئة والسبب يعود إلى قلة إمكانيات العراق آنذاك. كما إن الصراعات والمشاكل الداخلية والخارجية قد أدت دوراً في عدم تحقيق جميع الأهداف المرسومة التي أعلنتها حكومة ثورة ١٤ تموز عند قيامها.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات إلا إن حكومة الثورة تعرضت إلى محاولات لإسقاطها كانت الأولى حركة الشواف ١٩٥٩ فضلاً عن حركات الأكراد في شمال العراق ضد النظام السياسي القائم آنذاك، وفي كركوك حصلت أحداث مؤلمة في عام ١٩٥٩ أيضاً راح ضحيتها أعداد من المواطنين بسبب تضارب مصالح السياسيين والحكام في العراق، كما جرت محاولة لاغتيال عبد الكريم قاسم في ٧ تشرين الأول ١٩٥٩ كانت نتيجتها الفشل.

- **التغيرات في المجالين القومي والدولي**

لقد حررت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ سياسة العراق الخارجية من كل سلطان وتوجيه خارجي، وأصبحت لا تستهدف إلا مصلحة العراق ومصلحة العرب والحرية والسلام في العالم.

أقام العراق منذ الأيام الأولى للثورة علاقات جيدة مع الجمهورية العربية المتحدة في جميع الميادين، وعقدت معها اتفاقاً للتعاون العسكري التام، وثلاث اتفاقيات للتكامل الاقتصادي والتعاون الفني، وعقدت معها ميثاق الوحدة الثقافية العربية.

إلا إن هذا التعاون والتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة لم يستمر طويلاً إذ بدأت الصراعات والخلافات تنشب بين الطرفين انتهت بالقطيعة على اثر حركة الشواف في الموصل في إذ اتهمت الجمهورية العراقية، الجمهورية العربية المتحدة بمساعدة القائمين بالحركة، واستمرت هذه القطيعة حتى نهاية حكم عبد الكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣.

قامت الحكومة العراقية بمد يد العون والمساعدة إلى حركات التحرر العربية فخصصت في الميزانية مليوني دينار سنوياً لدعم حكومة الجزائر المؤقتة فضلاً عن تخصيصات الأسلحة والمعدات الحربية وفتح دورات تدريب للمجاهدين الجزائريين.

ودعمت الحكومة العراقية أيضا قضية فلسطين في أروقة الأمم المتحدة وخارجها، ودعت إلى تشكيل جيش التحرير الفلسطيني ليكون النواة لتحرير

فلسطين، وسلكت الحكومة العراقية في سياستها الخارجية سياسة الحياد الإيجابي بين المعسكرين المتنازعين.

وعقدت اتفاقيات اقتصادية وثقافية مع الدول الاشتراكية والمحايدة وبذلك كسرت التعامل القائم مع الغرب فقط والذي كان سائداً في العهد الملكي.

وقد انسحب العراق من الاتحاد العربي الهاشمي الذي كان عقد بين الأردن والعراق لحماية النظام الملكي آنذاك لاسيما بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط عام ١٩٥٨، فبعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، قررت الحكومة العراقية الانسحاب من الاتحاد المذكور. وكذلك الانسحاب من حلف بغداد في ٢٤ أذار ١٩٥٩ ومن جميع مواثيق الانحياز التي كانت تربط العراق مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في العهد الملكي. والعمل على إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول المعسكر الاشتراكي فضلاً عن الدول العربية وبما لا يمس سيادة واستقلال العراق.

واستمرت سياسة خلط الأوراق وتضارب مصالح السياسيين مما أدى إلى حدوث أزمات سياسية انتهت بحدوث انقلاب في ٨ شباط ١٩٦٣ انهى حكم عبد الكريم قاسم. أعقبه حركة أخرى في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ نجح فيها المشير عبد السلام محمد عارف استلام السلطة ليدخل تاريخ العراق في مرحلة جديدة من الأحداث السياسية.

ثانياً- العراق في عهد عبد السلام محمد عارف[١]

ولد عبد السلام في ٢١ أذار ١٩٢١ في محلة سوق حمادة في منطقة الكرخ ببغداد، وكان والده يشتغل بزازاً بالمفرد، وقد هاجر من مدينة الرمادي إلى بغداد. وينتمي عبد السلام الجميلي إلى عائلة لها ماضيها في الجهاد ضد الاحتلال البريطاني، فخاله الشيخ ضاري الذي قتل الكولونيل (لچمن) القائد البريطاني، أثناء

(١) للتفاصيل يراجع: عبد السلام محمد عارف، مذكرات الرئيس الراحل، بغداد، ١٩٦٧.

ثورة العشرين. وعمه السيد عباس الذي قتله الإنكليز في الرمادي. ولا يزال أبناء عمومته وأبناء خواله يسكنون في تلك المنطقة.

دخل عبد السلام المدارس الابتدائية والثانوية في منطقة الكرخ ببغداد وتخرج من ثانوية الكرخ عام ١٩٣٨، ودخل الكلية العسكرية بنفس العام وتخرج منها عام ١٩٤١ برتبة ملازم ثان.

واشترك في حركة مايس ١٩٤١ التحررية فكان آمر لرعيل المدرعات في القوة الآلية ومهمته محاصرة القصور الملكية. وبعد فشل الحركة عين مسؤولاً عن حراسة سجن معسكر الرشيد الذي زج فيه المئات من الوطنيين من أبطال حركة مايس ١٩٤١. وكان عبد السلام يساعد هؤلاء الضباط المعتقلين عن طريق تدبير لقاءات ليلية مع ذويهم وأسرهم وكذلك اخذ ينقل الرسائل التي يطلب منه توصيلها.

تنقل عبد السلام بين الأعوام (١٩٤٢- ١٩٤٨) بين عدد من الوحدات العسكرية، وسافر إلى فلسطين للاشتراك في حرب عام ١٩٤٨.

أما صداقته مع عبد الكريم قسم فآنها بدأت منذ عام ١٩٣٨ عندما كان عبد السلام تلميذاً في الكلية العسكرية. كان عبد الكريم يحاضر فيها. وبعد تخرج عبد السلام، استمرت صداقته مع عبد الكريم قاسم حتى فرق بينهما اللواء بهاء الدين نوري، فامر بنقل الأول إلى الناصرية وعبد الكريم إلى جلولاء.

شارك الاثنان في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، وبعد عودة الجيش إلى العراق استمرت لقاءات الاثنين. وفي عام ١٩٥٤ اصبح عبد الكريم قاسم آمر اللواء التاسع عشر ونقل عبد السلام محمد عارف آمر فوج في نفس اللواء. وفي نفس العام ارسل الأخير للاشتراك بدورة للتدريب في المانيا وبقى هناك حتى عام ١٩٥٦، ثم عاد إلى بغداد للاستعداد للسفر مع اللواء التاسع عشر الذي يقوده عبد الكريم قاسم إلى الأردن والدفاع عنها ضد العنوان الصهيوني في عام ١٩٥٦.

انضم عبد السلام محمد عارف إلى اللجنة العليا للضباط الأحرار بناءً على طلب عبد الكريم قاسم، وشارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وما إن نجحت الثورة في إسقاط النظام الملكي وأقامه الجمهورية حتى بدأ الخلاف يظهر بين الاثنين منذ اليوم الأول للثورة، وكان سبب الخلاف هو طموح كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف نحو السلطة، ومحاولة إيجاد المبررات لإزاحة كل منهما للأخر.

واشتد الخلاف بين قاسم وعارف اثر زيارة الأخير لدمشق في ١٩ تموز ١٩٥٨ واجتماعه بالرئيس جمال عبد الناصر إذ عرض عبد السلام موضوع الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، ولكن عبد الناصر نصحه بالتريث وبتدعيم الثورة الجديدة أولا.

وانقطعت الجسور بين عبد السلام محمد عارف وعبد الكريم قاسم بعد إن علم الأخير بان عبد السلام عارف قد ارسل برقية إلى السفارة المصرية في بغداد يعلمها بانه سيسافر إلى القاهرة على راس عدد من الضباط، وفي وقت مناسب لغرض إعلان الوحدة حتى لو اضطر إلى تنحية عبد الكريم قاسم عن الحكم اذا ما عارض ذلك.

ومن ناحية أخرى دخل عبد السلام عارف في صراع مع العناصر اليسارية من الضباط والمدنيين بسبب موضوع الوحدة ووجوب تحقيقها على الفور. وادى ذلك إلى احتدام الصراع بين القوى والأحزاب السياسية.

اتسع الخلاف بين العميد الركن عبد الكريم قاسم الذي كان يحتل منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة والعقيد الركن عبد السلام عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ونائب القائد العام للقوات المسلحة. واخذ عبد الكريم قاسم يوضع الخطط للتخلص من عبد السلام عارف فأزاح أولا الضباط الموالين لعبد السلام وعهد بالمناصب الحساسة والمهمة في البلاد إلى الضباط الموالين له (لعبد الكريم قاسم) . ثم ابعد عبد السلام عن منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في ١١ أيلول ١٩٥٨، وفي ٣٠ أيلول من العام نفسه تم تجريد

عبد السلام عارف من جميع مناصبه وتعيينه سفيراً للعراق في بون. إلا إن عبد السلام رفض المنصب الجديد، وفي اليوم التالي قدم استقالته.

ولان عبد الكريم قاسم أراد التخلص نهائياً من عبد السلام عارف فقد تم إحالته إلى المحكمة العسكرية العليا الخاصة في ٩ كانون الأول ١٩٥٨ ليحاكم وفق المادة (٨٠) من قانون العقوبات البغدادي عن جميع الوقائع التي تظهر أثناء المحاكمة. وتوجه له التهمة التي تراها وتطبق المادة القانونية بذلك. ولذلك اتهم عبد السلام محمد عارف بـ " الإعداد لانقلاب ضد عبد الكريم قاسم" و" محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم".

نظرت المحكمة في القضية واستمعت إلى شهادات الشهود وهم من الضباط الأحرار أعضاء اللجنة العليا. وفي ٥ شباط ١٩٥٩ صدر الحكم على العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بالإعدام شنقاً حتى الموت وبطرده من القوات المسلحة، كما صدرت فقرة خاصة في القرار " تودع الرأفة به لأمر عبد الكريم قاسم وذلك باستعمال سلطته الواردة في المادة (٢٠) من قانون معاقبة المتآمرين".

وبقى عبد السلام في السجن كما بقى قرار الحكم في درج عبد الكريم قاسم دون تصديق أو إعفاء حتى أيلول عام ١٩٦١ إذ اطلق سراحه وبقي تحت المراقبة حتى قيام انقلاب ٨ شباط عام ١٩٦٣. وقد شهد العراق خلال المدة ما بين ٨ شباط ١٩٦٣ و ١٨ تشرين الثاني صراعات سياسية وعسكرية بين طلاب السلطة مما اثر بشكل كبير على الأوضاع العامة في العراق حتى نجح العقيد الركن عبد السلام محمد عارف في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ من القيام بحركة عسكرية جديدة أطاح بها بحكومة شباط ١٩٦٣ وتشكيل ما سماه بـ (مجلس قيادة الثورة) من العسكريين الذين التحقوا به ومنهم طاهر يحيى رئيس أركان الجيش، وصبحي عبد الحميد مدير الحركات العسكرية، وعبد الكريم فرحان قائد الفرقة الأولى، ورشيد مصلح الحاكم العسكري العام، وتم اعتقال عدد من المسؤولين في النظام السابق، وإبعاد عدد من الضباط المؤيدين له عن الجيش. وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ كلف طاهر يحيى

بتشكيل الوزارة الجديدة. وقد كان ثمانية من الوزراء، ومن بينهم رئيس الوزراء ضباطاً في الجيش. وعلى اثر ذلك اختفت الأحزاب السياسية في العراق بشكل ملحوظ.

اعلن طاهر يحيى رئيس الوزراء الجديد في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٣ منهاج وزارته، وقد تضمن المنهاج تفصيلات حول السياستين الداخلية والخارجية. ففي السياسة الداخلية جاء في المنهاج عدم السماح للأحزاب السياسية في العمل ولا سيما في الجيش، وان الحكومة ستعمل على إنشاء حزب، يخضع لسيطرتها وأشرافها، وذكر المنهاج إن الحكومة تعمل على تشجيع الاستثمار الخاص ومن خلال توفير الظروف المناسبة لذلك. ووعد بإنشاء صناعة وطنية، والعمل على رفع مستوى معيشة الفرد من خلال زيادة الثروة القومية ومنع الاستغلال. كما دعا المنهاج إلى ضرورة تحسين كفاءة الجيش.

وخصص المنهاج باباً عنوانه (السياسة العربية) تم التشديد فيه على علاقات التعاون بين العراق والأقطار العربية الأخرى. وفي السياسة الخارجية اكد المنهاج على علاقات الصداقة بين العراق والبلدان الإسلامية.

وفي ٣ أيار ١٩٦٤، اعلن دستور مؤقت جديد دون أن يكون للقوى السياسية والشعب راي فيه، لذلك تعرض الدستور إلى انتقادات شديدة. منها المذكرة التي رفعها كامل الچادرچي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي إلى رئيس الجمهورية عبد السلام عارف في الأول من حزيران ١٩٦٤ إذ قال " إن الدستور اعد واعلن دون الرجوع إلى الشعب، كما إن الفئات التي يهمها الأمر والتي تمثل وجهات نظر مختلفة لم تكن أبداً موضع استشارة خلال أعداد المسودة ..... وكان يجب أن تترك لدستور دائم يضمه مجلس أمة أو مجلس تأسيسي".

وفي ضوء العلاقات العربية قام عبد السلام عارف بالتوقيع على ميثاق تمهيدي مع الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ أيار ١٩٦٤، وقد تضمن الاتفاق تأليف مجلس رئاسة مشترك، تكون مهمته دراسة تنفيذ الخطوات الضرورية لإقامة الوحدة بين

مصر والعراق. هذا وقد اعد هذا الاتفاق وابرم، شأنه في ذلك شأن الدستور المؤقت دون الرجوع إلى الشعب.

وفي ١٤ تموز ١٩٦٤ اعلن عبد السلام عارف عن قيام (الاتحاد الاشتراكي العربي)، ولكنه لم يكن فاعلاً. حاولت حكومة طاهر يحيى تحقيق بعض الإنجاز في الجانب الاقتصادي إذ اصدرت الحكومة بشكل مفاجئ وبدون تخطيط خمسة قرارات تقضي بتأميم المصارف والشركات وتنظيم مجالس الصناعات، وإنشاء مؤسسة اقتصادية. ولكن تلك القرارات لم تكن ناجحة فقد أدت تلك الإجراءات إلى انخفاض ملحوظ في إنتاج تلك المشاريع، والى فقدان الخبراء والفنيين والموظفين المتمرسين، لذلك ظل القطاع المؤمم غير فعال مدة طويلة لان الأسس التي انطلقت منها تلك الإجراءات، سياسية اكثر منها اقتصادية.

وفي الجانب النفطي توصلت حكومة طاهر يحيى إلى ثلاثة اتفاقيات مع شركات النفط، بعد سلسلة من الاجتماعات بين وفد عراقي ووفد يمثل شركة نفط العراق والشركات الأجنبية المرتبطة بها، ابتدأت في ٢ أيار ١٩٦٤ وانتهت في ٣ حزيران ١٩٦٥. وقد أتاحت تلك الاتفاقيات لشركات النفط، الاحتفاظ بحقول الإنتاج في المناطق التي كانت تستغلها لدى صور قانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١ الذي جردها مما نسبته ٩٩% من مناطق امتيازها، وعد آنذاك انتصاراً كبيراً للعراق على شركات النفط الأجنبية. كما أتاحت الاتفاقات الجديدة للشركات حقوق التنقيب بالاشتراك مع شركة النفط الوطنية العراقية في المناطق التي تبشر بوجود النفط فيها.

واجهت حكومة طاهر يحيى انتقادات شديدة لفشلها في معالجة الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وعدم قدرتها على الاحتفاظ بهيبة الحكم أمام أعين الجماهير. وعلى اثر ذلك قدم استقالته من رئاسة الوزراء في تشرين الثاني ١٩٦٤.

ولكن رئيس الجمهورية عبد السلام عارف قام ثانية بتكليف طاهر يحيى في ١٤ تشرين الثاني من العام نفسه بتشكيل الوزارة. وقد قطع طاهر يحيى على نفسه في

وزارته الثانية على تحسين الأوضاع ومعالجة المشاكل الداخلية، ووضع منهاجه على أساس السعي لإعادة الحياة الدستورية والبرلمانية خلال مدة لا تتجاوز السنة الواحدة، والعمل على إعمار البلاد، وإنشاء مجلس شورى، وتوجيه عناية خاصة بالجيش.

كما اعلن في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥ تفصيلات لخطة تنمية خمسية (١٩٦٥- ١٩٦٩) تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة. ومضاعفة الدخل لقومي، ولكسب الرأي العام. اعلن في نهاية كانون الثاني من العام نفسه الغاء الأحكام العرفية، واخرج في أوائل شباط ١٩٦٥ عدد من المعتقلين السياسيين. إلا إن تلك الإجراءات لم تساعد في تهدئة الأوضاع. وقد كانت ظروف الحركات الكردية في شمال العراق والفشل في حل المسألة الكردية أثر في زيادة القلق على مستقبل البلاد.

وكانت مفاوضات النفط التي جرت بين شركة نفط العراق والشركات الأجنبية المرتبطة بها من جهة، ووفد عراقي يمثل وزارة النفط العراقية، والتي لم تكن في مصلحة الشعب العراقي والبلاد. ازدادت الخلافات بين الحركة الوطنية وبين عبد السلام عارف حتى بلغ ذروتها في ١٠ تموز ١٩٦٥ فاستقال عدد من الوزراء، فشعر رئيس الجمهورية بعد هذه الاستقالة بضرورة التخلص من طاهر يحيى نفسه، فقدم الأخير استقالته في ٣ أيلول ١٩٦٥، وشكل عارف عبد الرزاق وكان قائد للقوة الجوية، وزارة جديدة بعد ثلاثة أيام، وفي ١٢ أيلول من العام نفسه سافر عبد السلام عارف إلى المغرب لحضور مؤتمر القمة العربية، وفي أثناء وجوده هناك قام رئيس الوزراء الجديد بمحاولة للانقلاب، إلا انه فشل في ذلك، وقد اتهم عبد السلام عارف حكومة مصر بانها كانت وراء ذلك الانقلاب، فتوترت العلاقات بين البلدين.

وعلى اثر ذلك كلف عبد السلام عارف في ٢١ أيلول ١٩٦٥ عبد الرحمن البزاز، وهو أستاذ جامعي متخصص في القانون بتشكيل وزارة جديدة. وقد تعهد البزاز بإقامة نظام حكم دستوري، وتحقيق الازدهار للشعب والعمل على زيادة الإنتاج،

وتحقيق العدالة في التوزيع والاهتمام بالقطاعين العام والخاص، وهاجم البزاز ظاهرة (الانقلابات العسكرية) ووعد بتنظيم وتطوير المؤسسات الحكومية.

وفي ١٣ نيسان ١٩٦٦ قتل عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرته في البصرة، إذ كان يقوم بجولة في المحافظات الجنوبية. وقد اصدر البزاز بياناً اعلن فيه منع التجول وإغلاق الحدود واتخاذ ترتيبات لاختيار رئيس جديد خلال أسبوع واحد من وفاة الرئيس السابق.

ثالثاً : العراق في عهد عبد الرحمن محمد عارف (١٩٦٦ - ١٩٦٨)[١]

بعد وفاة الرئيس عبد السلام محمد عارف، اتخذت الإجراءات اللازمة لاختيار رئيس جديد للجمهورية، وفي مساء يوم ١٦ نيسان ١٩٦٦ عقد اجتماع مشترك بين مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني، الذي كان يتألف من عشرين عضواً هم، اثنا عشر ضابطاً وثمانية وزراء، جلسة لانتخاب رئيس الجمهورية، وقد أيد الضباط ترشيح عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف. وكان يشغل منصب رئيس أركان الجيش آنذاك، فحصل على أكثرية الأصوات، وعملاً بما نص عليه الدستور، فقد قدم البزاز استقالته إلى الرئيس الجديد. ثم كلف البزاز بتشكيل وزارة ثانية في ١٨ نيسان ١٩٦٦ وادلى عبد الرحمن البزاز بيان اكد فيه أهمية سيادة القانون وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

وبعد شهرين من استلام عبد الرحمن عارف للسلطة، قام عارف عبد الرزاق في ٣٠ حزيران ١٩٦٦ بمحاولة انقلابية كان مصيرها الفشل، واعتقل قائد المحاولة الانقلابية في اليوم الأول من تموز.

استفاد عبد الرحمن عارف من ظروف قمعه للحركة الانقلابية في تثبيت مركزه، وبدأ الضباط المؤيدون له يثبتون أقدامهم في السلطة، بعد أن شعروا برغبة البزاز

---

(١) للتفاصيل عن تاريخ العراق يراجع: تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، (بحث موثق في تاريخ العراق المعاصر منذ نشوء الدولة الحديثة حتى أواسط ٢٠٠٢)، ترجمة جابر إدريس، الدار العربية للعلوم، بيروت ٢٠٠٦.

في إجراء انتخابات تمهيداً لاجتماع ممثلي الشعب، ولم يمض شهرين على تأليفه الوزارة حتى ظهر انعدام التعاون بينه وبين رئيس الجمهورية، فاضطر إلى الاستقالة في ٦ أب ١٩٦٦.

وبعد استقالة الوزارة كلف رئيس الجمهورية ناجي طالب، وهو من قادة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بتأليف الوزارة في اليوم ذاته. ولقد واجهت الوزارة الجديدة مشكلة دستورية، وهي إن الدستور المؤقت نص على " مهلة ثلاث سنوات يضع خلالها المجلس الوطني دستوراً دائماً" ولما لم يصدر الدستور، فقد بات تعديل الدستور أمراً ضرورياً أو تخويل الوزارة صلاحية إصدار القوانين لحين إجراء الانتخابات. وقد تقرر الحل الثاني في ٣ أيار ١٩٦٧.

تعرضت وزارة ناجي طالب إلى ضغوط عديدة من بعض الضباط المنافسين له فاضطر إلى تقديم استقالته في ١٠ أيار ١٩٦٧. فالف عبد الرحمن عارف الوزارة في اليوم نفسه وعين له أربعة نواب منهم طاهر يحيى، وقد واجهت هذه الوزارة ظروف هزيمة ٧ حزيران ١٩٦٧، وبعد الحرب ادرك عبد الرحمن عارف صعوبة الجمع بين منصبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، فتخلى في ١٩ تموز ١٩٦٧ عن سلطاته كرئيس وزراء إلى طاهر يحيى.

لم يستطع طاهر يحيى معالجة المشكلات الداخلية المتفاقمة، ورفع بعض قادة المعارضة الذين انتابهم القلق على مستقبل البلاد بسبب تدهور الأوضاع الداخلية، مذكرة يطالبون فيها بتعيين مجلس وطني يخول إصدار القوانين إلى حين انتخاب البرلمان وضرورة اختيار وزراء وطنيين معروفين بكفاءتهم ونزاهتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية واتخاذ إجراءات حاسمة وفعالة لمواجهة المشكلات الداخلية كتحسين الأوضاع المالية وتحقيق الحرية وضمان الأمن وحماية القانون وتحقيق تساوي الفرص أمام جميع المواطنين.

واجهت حكومة طاهر يحيى مشاكل عديدة أخرى منها قيام حركات ضد السلطة في شمال العراق وجنوبه، ومما زاد من نقمة المواطنين قرار الحكومة بزيادة الضرائب لمواجهة نفقاتها المتزايدة.

كما أسفرت الخلافات بين أعضاء وزارة طاهر يحيى إلى استقالة ثلاثة منهم، الأمر الذي اضعف الوزارة وقلل من هيبتها.

بدأت أوضاع البلاد تنحدر انحدارا سريعاً يهدد بالكارثة، فضلاً عن الهزيمة التي تعرض لها العرب في حزيران ١٩٦٧ أمام الكيان الصهيوني والتي تركت أثاراً نفسية صعبة للشعب العربي.

لم تتمكن حكومة طاهر يحيى من معالجة تلك المشاكل الكبيرة الداخلية والخارجية التي تواجهها حكومته، واستمر الوضع كذلك حتى قيام انقلاب جديد في العراق أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف وحكومة طاهر يحيى.